أخبار

هيئة المحاسبة

العدد ٥١ - صفر ١٤٢٨هـ - فبراير ٢٠٠٧م

مجلس إدارة الهيئة
يشكل لجنة عليا للإشراف على إقامة
مؤتمر المحاسبة العالمي الثاني
في المملكة

الإلتزام الطوعي بأحكام
قانون ساربينز - أوكسلي:
المنفعة مقابل التكلفة

الهيئة تصدر رأياً مهنياً حول المعالجة المحاسبية
للوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة

داخل العدد

العدد ٥١ - صفر ١٤٢٨هـ

الموافق فبراير ٢٠٠٧م

نشرة تصدر كل شهرين عن

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمملكة

العربية السعودية

المشرف العام

د. أحمد بن عبد الله المغامس

أمين عام الهيئة

رئيس التحرير

عبد الله بن صالح الشماسي

مستشار التحرير

د. يحيى بن علي الجبر

مدير التحرير

محمد البعيز

المراسلات باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١٤٠٢٥٦١٦

ردمد: ١٣١٩-٤٣٦٥

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

E-mail: socpa@socpa.org.sa

المقالات والموضوعات الواردة في النشرة تعبر عن رأي أصحابها ولاتعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصميم وتنفيذ:

النظم المتخصصة للدعاية والإعلان

ت: ٠١٤٦١٧٣١٥

فاكس: ٠١٤٦٢٣٠٠٥

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية

للمحاسبين القانونيين

معالي وزير التجارة والصناعة

الدكتور هاشم عبدالله يماني

أعضاء مجلس الادارة:

الأستاذ / إبراهيم علي البغدادي

الأستاذ / أسامه عبدالعزيز الربيعه

الأستاذ/ حسان فضل محضار عقيل

الدكتور/ اسامة بن فهد الحيزان

الدكتور / توفيق عبد المحسن الخيال

الأستاذ / عدنان عبدالله محمد النعيم

الأستاذ / سليمان عبدالله الخراشي

الأستاذ / طارق عبدالرحمن السدحان

الأستاذ / محمد صالح العبيلان

الدكتور / محمد فداء محمد بهجت

الأستاذ / ناصر الدين محمد السقا

الأستاذ / وليد إبراهيم شكري

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تعقد ملتقى حوكمة الشركات ٣

مجلس إدارة الهيئة يشكل لجنة عليا للإشراف على إقامة مؤتمر المحاسبة العالمي الثاني في المملكة ٥

الهيئة تصدر رأياً حول المعالجة المحاسبية للوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت ٨

ملائمة نموذج التقييم المحاسبى لتفسير أسعار الأسهم فى الأسواق الناشئة ١٢

الإلتزام الطوعي بأحكام قانون ساربينز ـ أوكسلي: المنفعة مقابل التكلفة ١٦

برنامج الدورات التدريبية المتخصصة التي تنفذها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ٢٢

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA

طلب تقدم للدورات التدريبية المتخصصة

التـاريخ : / / ١٤هـ الموافق: / / ٢٠٠م

الاسم : _____ الجنسية : _____ تاريخ الميلاد: _____

نوع الهوية : (بطاقة أحوال ـ إقامة ـ جواز) الرقم : | | | | | | | | | | | |

في / / ١٤هـ مصدرها : _____

نأمل إرفاق صورة واضحة من بطاقة الأحوال ـ الإقامة ـ جواز سارية المفعول

جهة العمل الحالي : _____ هاتف : _____ فاكس : _____

العنوان : ص . ب (_____) المدينة : (_____) الرمز البريدي: ( )

هاتف : (_____) فاكس : (_____)

عضوية الهيئة : ◯ أساسي : رقمها : ◯ منتسب : رقمها : _____

يستكمل هذا الجزء عند التقدم لأول مرة ، أو في حالة إختلاف أي من المعلومات التي سبق بيانها في طلب التقدم للدورة:

المؤهل العلمي : ◯ دكتوراه ◯ ماجستير ◯ بكالوريوس ◯ أخرى (حدد)

التـخصص : ◯ محاسبة ◯ أخرى (حدد)

اسم الجامعة : التقدير : لغة الدراسة : سنة التخرج :

المؤهل المهني : ◯ SOCPA ◯ C.P.A ◯ C.A ◯ أخرى (حدد)

اسم الـدورة	مكان عقدها	تاريخها

طريقة سداد الإشتراك : ☐ رقم حساب الهيئة لدى البنك السعودي البريطاني : ٧٧٠٠٢٨٢٢٠٠٢

☐ نقدا ☐ شيك باسم الهيئة ☐ إيداع في حساب الهيئة ☐ تعميد من جهة العمل

للإستعمال الرسمي فقط :

الرقم العام :

سجل الطلب برقم : رقم المتقدم :

وتـاريخ :

الاسم : التوقيع: التاريخ: _____

ص . ب ٢٢٦٤٦ - الرياض ١١٤١٦ - المملكة العربية السعودية - هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥ - فاكس : ٤٠٢٥١١٦
P . O Box 22646 - Riyadh 11416 - Kingdom of Saudi Arabia - Tel. : 4025888 - Fax : 4028555

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA

Saudi Organization For Certified Accountants

طلب تقدم لإختبارات زمالة الهيئة التاريخ: / / ١٤هـ الموافق: / / م

الاسم: _____ الجنسية: _____ تاريخ الميلاد: _____

نوع الهوية: (بطاقة أحوال / إقامة) الرقم: _____ في / / ١٤هـ مصدرها: _____

رقم الحاسب الآلي: | | | | | | | | | | | | | جهة العمل الحالي: _____

نوع جهة العمل: _____ هاتف: (_____) فاكس: (_____)

العنوان: ص.ب (_____) المدينة: (_____) الرمز البريدي: (_____)

هاتف: (_____) فاكس: (_____)

يستكمل هذا الجزء عند التقدم لأول مرة، أو في حالة اختلاف أي من المعلومات التي سبق بيانها في طلب التقدم للاختبار:

المؤهل العلمي: ○ دكتوراه ○ ماجستير ○ بكالوريوس ○ أخرى (حدد)

التخصص: ○ محاسبة ○ أخرى (حدد)

اسم الجامعة: _____ التقدير _____ لغة الدراسة _____ سنة التخرج _____

المواد التي ترغب الاختبار فيها ○ محاسبة ○ مراجعة ○ زكاة ضريبة ○ انظمة تجارية ○ فقه المعاملات

مكان عقد الاختبار ○ الرياض ○ جدة ○ الدمام

رقم الدورة ○ ١/ ٢٠٠٢هـ ○ ٢/ ٢٠٠٢هـ ○ ١/ ٢٠٠٣هـ ○ ٢/ ٢٠٠٣هـ

○ ١/ ٢٠٠٤هـ ○ ٢/ ٢٠٠٤هـ ○ ١/ ٢٠٠٥هـ ○ ٢/ ٢٠٠٥هـ

للاستعمال الرسمي فقط: _____ الرقم العام: | | | | | | | | | | | | | |

رقم المتقدم: | | | | | | | | | | | | |

سجل الطلب برقم: | | وتاريخ: _____

الاسم: _____ التوقيع: _____ التاريخ: _____

ص.ب ٢٢٦٤٦ – الرياض ١١٤١٦ – المملكة العربية السعودية – هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥٥ – فاكس: ٤٠٢٥٦١٦

P.O.Box22646 Riyadh11416 Saudi Arabia-Tel.:4028555-Fax.:4025616

السلام عليكم

الأمين العام
د.أحمد بن عبدالله
المغامس

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، بمنتصف عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م سيكون قد مضى على تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خمسة عشر عاما منذ صدور نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم ذي الرقم م/١٢ وتاريخ ١٢/٥/١٤١٢هـ. ولله الحمد فقد حققت الهيئة الكثير من الانجازات في ما يخص النهوض بمقومات مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. كما أنها تتطلع إلى تحقيق المزيد وصولا بالمهنة إلى مستويات متقدمة. إن ما تحقق من انجازات يعود إلى توفيق الله سبحانه وتعالى ثم نتيجة لتعاون الجميع من ذوي العلاقة، فمنهم من قدم الوقت والفكر والجهد، ومنهم من قدم الدعم المادي ومنهم من قدم الدعم المعنوي. فلهم منا جزيل الشكر والتقدير.

ومن ضمن الانجازات التي نعتز بها في الهيئة هو ما تحقق من سمعة طيبة بحمد الله لزمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والتي تحظى باهتمام وتقدير واحترام الأكاديميين و المهنيين والقطاع الاقتصادي في المملكة و التي أضحى لها سمعة مرموقة تساعد الحاصلين عليها لشغر الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية.

مؤخرا إلتحق الدكتور يحيى بن علي الجبر بالعمل بالهيئة كنائب للامين العام، فله منا كل ترحيب وتقدير سائلين الله أن يكون خير معين للنهوض بأعمال الأمانة. وفي الختام، نذكر الإخوة والأخوات بأننا نرحب بمقترحاتهم وتعاونهم مع الهيئة في مشاريعها المهنية المختلفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تعقد ملتقى حوكمة الشركات

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بعقد ملتقى حوكمة الشركات بمدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٨/١/١١هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٣٠م. وقد تحدث في هذا الملتقى كل من الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر عضو مجلس إدارة هيئة السوق المالية و الدكتور عبدالله بن علي المنيف عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة الملك سعود سابقا و الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد أستاذ المحاسبة والمراجعة بقسم المحاسبة في جامعة الملك سعود. وقد سلط هذا الملتقى الضوء على الدور المهم لحوكمة الشركات و أهميتها في توجيه وإدارة ومراقبة الشركة وفقا لمجموعة من المبادئ الأساسية والتي منها المحافظة على حقوق المساهمين، تفعيل مبدأ العدالة بين المساهمين، الحرص على الإفصاح والشفافية، التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة ودوره في حماية الشركة وحقوق المساهمين. وقد حظي الملتقى بمشاركة فاعله من المهتمين و ذوي الاختصاص والذين تفاعلوا بشكل جيد مع أطروحات المتحدثين. وفي ختام الملتقى قام الأمين العام للهيئة الدكتور احمد المغامس بتقديم عدد من دروع التكريم للمتحدثين في الملتقى وكذلك لبنك الرياض الراعي الرئيسي للملتقى ولجريدة الاقتصادية الراعي الإعلامي و لمركز سعود البابطين للتراث والثقافة مستضيف الملتقى.

أحمد الفراج

راشد عواجي

بندر الشهري

وليد غـازي

بخات جمعه

عدد من المحاسبين يحصلون على الزمالة

اعتمـد مجلس إدارة الهيئة نتائج الدورة الأول لعام ٢٠٠٦م لاختبار زمالة الهيئة و أوصى بمنح شهادة زمالة السعودية للمحاسبين القانونيين لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار، وهم :

بخـات جمعـه بخـــات دودي، أحمـد بـن محمـد بـن عبـدالله الفـراج، راشـد بـن عبـدالله بـن عبـده عواجـي، بنـدر بـن خـازم بـن خـازم الشهـري، وليـد نصـر الله أسـد الله غـــازي، سعيـد محمـد سعيـد عدويـــة، عبدالعزيـز عبـدالله محمـد الحيـدري. ويسـر «أخبار هيئـة المحاسبين» أن تهنئ الحاصلـين على الزمالة على هـذا الانجاز وتتمنى لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

سعيد عدويـــة

عبدالعزيز الحيدري

الهيئة تعقد مؤتمرا صحافياً

في سياق التواصـل مع الصحافة بهـدف التعريـف بمـا يصـدر عن اللجان الفنيـة بالهيئة من معايير و أراء مهنية، عقد الأمين العام للهيئة د. احمد المغامـس مؤتمرا صحافيا بتاريخ ١٤٢٨/٢/٢هـ الموافق ٢٠/ ٢/٢٠٠٧م بهـدف التعريـف بـرأي لجنة معايير المحاسبة حول المعالجة المحاسبية للوحدات العقارية المعدة للبيـع بنظـام المشاركـة بالوقـت والـذي صـدر مؤخـرا. وتم في هذا المؤتمر استعراض الرأي بالتفصيل والإجابـة على أسئلـة واستفسارات الحضور.

الهيئة تواصل تنفيذ خطتها التدريبية

في إطار جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، تقـوم الهيئة بإعداد وتنفيذ برنامـج الدورات المتخصصة و التطويرية الذي يستهدف تطوير قـدرات المشاركين وتزويدهم بالمعـارف والمهارات اللازمة في المجـالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبـة والمراجعـة. حيث عقـدت الهيئة دورة تدريبيـة باللغة الانجليزية بعنـوان التحليل الأساسـي وتقـويم الأوراق الماليـة Fundamental Analysis and Stock Valuation وذلـك في مدينـة الرياض في ١٤٢٨/٢/٢٣-٢٢هـ الموافـق ٢٠٠٧/٣/١٣-١٢م.

كمـا تعقد الهيئة أيضـا دورة تدريبية بعنوان (التكاليف وتقـويم الأداء) ولمدة خمسة أيام تعنـى بالمفاهيم الحديثـة لإدارة التكاليف وأساليب خفضها وتقـويم الأداء المالي والتشغيلي في منشـآت الأعمـال وذلك في كل من مدينة جده في الفـترة ١٤٢٨/٥/١٣-٩هـ الموافق ٢٦-٢٠٠٧/٥/٣٠م ومدينـة الدمـام في الفـترة ١٤٢٨/٦/٥-١هـ الموافـق ١٦-٢٠٠٧/٦/٢٠م. كمـا تستمر الهيئة أيضا في تنفيذها لبرنامج الـدورات التدريبية المتخصصة والذي يتضمن عـددا من المواضيع المتخصصة التي تهم أعضـاء الهيئة ومنسوبي مهنة المحاسبة والمراجعة وغيرهم من ذوي العلاقة.

مدير المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين يزور الهيئة

قـام مدير المعهد الأمريكـي للمحاسبين الإداريين (IMA) السيـد بول شيرمان بزيـارة لمقر الهيئة السعوديـة للمحاسبين القانونيـين، حيث استقبله الأمين العـام و نائبه. وتم خلال هذه الزيـارة اطلاعه على تجربـة المملكة في تطوير مهنـة المحاسبة والمراجعـة كما تم بحـث آفاق و سبل التعـاون الممكنة بين الهيئة و المعهد.

مجلس إدارة الهيئة يشكل لجنة عليا للإشراف على إقامة مؤتمر المحاسبة العالمي الثاني في المملكة

ناقش مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه الثاني المنعقد بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/١/١٣م اقتراح الأمانة العامة حول قيام الهيئة بعقد مؤتمر المحاسبة العالمي الثاني وقد شكل المجلس لجنة عليا للإشراف على المؤتمر ووجه باتخاذ الإجراءات اللازمة لعقده في العام القادم ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. يذكر أن الهيئة سبق وأن قامت بعقد مؤتمر المحاسبة العالمي الأول في المملكة والذي حظي برعاية كريمة من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله.

الهيئة تواصل مشاركتها في الفعاليات المهنية الدولية والعربية

شارك الامين العام للهيئة د. احمد المغامس في اجتماعات لجنة الدول النامية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)والتي عقدت في الفلبين في ٥ و ٦ فبراير ٢٠٠٧م. وقد جرى في هذه الاجتماعات بحث الدور المناط باللجنة وكذلك بحث آفاق التعاون بين ممثلي الدول المشاركة بما يسهم في تطوير مهنة المحاسبة على مستوى العالم. يذكر أن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) قد قام في عام ٢٠٠٦م بإعادة تشكيل لعضوية مجالس ولجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وقام بإختيار أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين د.أحمد المغامس عضوا بلجنة الدول النامية التابعة للاتحاد للفترة من أول يناير ٢٠٠٧م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

من جهة أخرى قامت الهيئة بتلبية دعوة المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين حيث شارك نائب الأمين العام للهيئة د. يحيى الجبر في المؤتمر الذي نظمته المنظمة في مدينة القاهرة يومي ١٠ و ١١ من فبراير ٢٠٠٧م بالتعاون مع جمعية الضرائب العربية، وقام بتقديم ورقة عمل في المؤتمر تركزت حول تجربة المملكة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

الهيئة تشرع في إعداد خطتها الإستراتيجية

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على إعداد الخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة القادمة، حيث قام المجلس بتشكيل لجنة مكونة لهذا الغرض من كل من الدكتور اسامة فهد الحيزان والأستاذ محمد صالح العبيلان والأستاذ طارق عبدالرحمن السدحان والأستاذ عدنان عبدالله النعيم والأستاذ إبراهيم علي البغدادي بالإضافة إلى الأمانة العامة. وقد قامت اللجنة بوضع منهج للتخطيط الإستراتيجي للعمل به عند إعداد الخطة الإستراتيجية للهيئة. كما تم تشكيل فريق عمل من عدد من المتخصصين للقيام بمرحله توثيق وتحليل الوضع الحالي لأعمال الهيئة.

الهيئة تعدل معيار الايرادات

وافق مجلس ادارة الهيئة في اجتماعه الاخير المنعقد بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٧/١/١٣م على تعديل الفقرتين ١١٢ و ١١٣ من معيار الإيرادات المعتمد من مجلس إدارة الهيئة بقرار رقم ١/٢/٥ وتاريخ ١٤١٩/٠٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م وذلك على النحو التالي :

الفقرة قبل التعديل

رابعا : المنتجات الزراعية والتعدينية ذات السعر المستقر أو المضمونة البيع وفقا لأسعار محددة :

يجوز إثبات الإيرادات عند اكتمال عملية الإنتاج إذا توافر أي من الشرطين التاليين :

١- إذا كان المنتج قابلا للبيع وفقا لأسعار معلومة ومحددة من خلال سوق متجانسة قادرة على استيعاب كامل الكمية التي تقتنيها المنشأة في وقت وجيز ، ودون أن يكون لذلك أثر مهم على السعر ، وبدون تكاليف تسويقية تذكر كما هو الحال بالنسبة للمعادن الثمينة.

(الفقرة ١١٢)

٢- إذا كان المنتج مضمون البيع وفقا لأسعار ثابتة ومحددة من خلال ضمانات حكومية كما هو الحال لبعض المنتجات الزراعية.

(الفقرة ١١٣)

التعديل المعتمد

رابعاً : المنتجات الزراعية والتعدينية ذات السعر المستقر أو المضمونة البيع وفقاً لأسعار محددة :

يتم إثبات الإيرادات عند اكتمال عملية الإنتاج إذا توافر أي من الشرطين التاليين:

١- إذا كان المنتج قابلاً للبيع وفقاً لأسعار معلومة ومحددة من خلال سوق متجانسة قادرة على استيعاب كامل الكمية التي تقتنيها المنشأة في وقت وجيز ، ودون أن يكون لذلك أثر مهم على السعر، وبدون تكاليف تسويقية تذكر كما هو الحال في المعادن الثمينة.

(الفقرة ١١٢)

٢- إذا كان المنتج مضمون البيع وفقاً لأسعار ثابتة ومحددة من خلال ضمانات حكومية كما هو الحال لبعض المنتجات الزراعية ، على أن يعالج إجمالي الربح المتعلق بالكمية التي لم تسلم كأرباح مؤجله وذلك إلى أن تتم عملية التسليم.

(الفقرة ١١٣)

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ينشئ لجنة المشورة الفنية للمستثمرين

في إطار الجهود لتعزيز مشاركة المستثمرين والمستخدمين للمعلومات المالية في عملية إعداد المعايير، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في الثاني من يناير ٢٠٠٧م قراراً بإنشاء لجنة المشورة الفنية للمستثمرين . وتتكون اللجنة من إثنى عشر عضواً من مجتمع الاستثمار من مستخدمي التقارير المالية. وسوف يعمل أعضاء اللجنة على إيصال وجهات نظر وآراء مستخدمي التقارير المالية للمجلس لاستخدامها في المشاريع التي يتم تنفيذها وفي تقديم الآراء عند تنفيذ معايير جديدة.

كما ستساعد اللجنة في تحديد المواضيع الهامة لتتم إضافتها لأجندة اجتماعات المجلس وفي تقديم الآراء عند تنفيذ معايير جديدة.

لجنة كوسو (COSO) تبدأ في إعداد إرشادات لمراقبة جودة نظم الرقابة الداخلية

أعلنت لجنة كوسو (COSO) في الثامن من يناير ٢٠٠٧م أنها قد اختارت مجموعة استشارية للقيام بتطوير إرشادات لمساعدة المنشآت في مراقبة جودة نظمها الخاصة بالرقابة الداخلية . حيث سوف يتم استخدام هذه الإرشادات كوسيلة للتأكد من توفر الضوابط الفعالة للرقابة الداخلية إلى جانب التأكد من الإلتزام بمتطلبات قانون ساربينز ـ أوكسلي. هذا وستصدر هذه الإرشادات بشكلها النهائي في أوائل عام ٢٠٠٨م.

في سياق مشروع التقارب
مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يصدر معيار التقارير القطاعية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار التقارير المالية الدولية (IFRS) رقم ٨ الخاص بالقطاعات التشغيلية. ويأتي هذا الإصدار في سياق مشروع التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتقليل الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية.

نشأ معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨ من المقارنة التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ الخاص بالتقارير القطاعية، مع المعيار الأمريكي رقم ١٣١ الخاص بالافصاحات عن قطاعات المنشأة والمعلومات المتعلقة بها. وسيحل معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨ محل معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم ١٤ .

يتطلب المعيار رقم ٨ من المنشأة تبني " أسلوب الإدارة " للتقرير عن الأداء المالي لقطاعاتها التشغيلية ، فالمعلومات التي يتم التقرير عنها ستكون المعلومات التي تستخدمها الإدارة داخلياً لتقويم أداء القطاع وتحديد الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية المختلفة. ومثل هذه المعلومات قد تختلف عن تلك التي يتم استخدامها لإعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي . وعليه فإن المعيار رقم ٨ يتطلب تقديم توضيحات للأساس الذي يتم الاعتماد عليه في إعداد المعلومات القطاعية وكذلك عمل تسويات للمبالغ المعترف بها بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تبني " أسلوب الإدارة " سوف يؤدي إلى تحسين التقارير المالية، فهو يسمح لمستخدمي القوائم المالية بفحص العمليات من خلال رؤية الإدارة، كما أنه يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد المعلومات المطلوبة كون تلك المعلومات عملت أساسا للاستخدام الداخلي.

الهيئة تصدر رأياً حول المعالجة المحاسبية للوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت

أصدرت لجنة معايير المحاسبة بالهيئة بتاريخ ١٤٢٨/١/١٢هـ الموافق ٢٠٠٧/١/٣١م رأياً حول المعالجة المحاسبية للوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت. وفيما يلي نص هذا الرأي:

١- تمهيد :

شهدت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تزايداً في نشاط بيع الوحدات العقارية بنظام المشاركة بالوقت (تايم شير) ، سواءً من حيث حجم النشاط أو من حيث عدد عقود بيع وحدات المشاركة بالوقت خصوصا في مدينتي مكة المكرمة ، والمدينة المنورة لما لهما من جاذبية خاصة لدى كافة المسلمين في مختلف أنحاء المعمورة. على أثر ذلك، أقر مجلس الوزراء بالمملكة في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٧/٨/١٨هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١١م نظام المشاركة بالوقت بالقرار رقم ٢٠٦ وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٨ لتنظيم هذا النشاط الاقتصادي الحيوي بالمملكة.

٢- طبيعة نشاط بيع المشاركة بالوقت :

١/٢ تنطوي طبيعة هذا النشاط على بيع المنفعة من العقار بحسب الوقت حيث يتم تقسيم الاستثمار العقاري إلى وحدات تمثل كل منها فترة محددة من السنة ، ويتيح عقد البيع للمشتري حق الانتفاع بهذه الوحدة خلال تلك الفترة. وقد يكون بائع المشاركات بالوقت هو المالك أو مستثمر يقوم بشراء كل أو بعض وحدات الاستثمار العقاري ليتولى إعادة بيعها بنظام المشاركة بالوقت.

٢/٢ تتم عملية المشاركة بالوقت عند إبرام عقد ملزم لكل من البائع والمشتري يلتزم بموجبه المشتري بسداد الثمن إما دفعة واحدة عند التعاقد أو عند بدء الانتفاع بالوحدة ، أو على أقساط متفق عليها بين البائع والمشتري.

٣/٢ لا يؤثر في طبيعة البيع بنظام المشاركة بالوقت التزام البائع بالإدارة و/أو الصيانة و/أو النظافة، وما في حكمها مما ينتج عنه التزامات مماثلة، للاستثمار العقاري المباع بنظام المشاركة بالوقت كلياً أو جزئياً ، أو أي تدابير أخرى يتخذها البائع للمحافظة على العقار بحالة جيدة طوال فترات البيع. وسواءً قام البائع بهذه المهام بشكل مباشر أو عهد بها إلى جهات أخرى وسواءً تحمل البائع التكاليف المترتبة على ذلك ، أو نص الاتفاق على أن يسدد المشتري للبائع رسوم في أوقات دورية مختلفة خلال فترة العقد مقابل تلك الخدمات.

٤/٢ لا يؤثر في طبيعة البيع بنظام المشاركة بالوقت قيام البائع بتقديم أي مزايا أو خصومات للمشتري.

٣- الاستفسار :

كيف تتم معالجة مبيعات عقود المشاركة بالوقت وما يترتب عليها من إيرادات وتكاليف من الناحية المحاسبية ؟ ومتى يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن مباشرة هذا النشاط ؟

٤- الإجابة :

يهدف هذا الرأي إلى توضيح المعالجة المحاسبية لمبيعات عقود المشاركة بالوقت والاعتراف بالأرباح الناتجة عنها ، وما يتطلب ذلك من قياس وإثبات إيراد المبيعات ، وتكلفة المبيعات ، وتكلفة الفترات غير المباعة ، وكذلك معالجة التكاليف التسويقية وتكاليف الإدارة والصيانة والنظافة المتعلقة بالوحدات المباعة بنظام المشاركة بالوقت وأي التزامات أخرى على البائع.

ويلزم توفر الشرطين الآتيين لتطبيق هذا الرأي:

الشرط الأول: أن ينطبق على عقد البيع للوحدة أو الوحدات العقارية نظام المشاركة بالوقت الصادر عن مجلس الوزراء بالقرار رقم ٢٠٦ وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٨ هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١١.

الشرط الثاني: أن يكون البائع قد نقل منفعة الوقت والمخاطر الجوهرية المرتبطة بالمنفعة إلى المشتري وأنه لا يوجد التزامات جوهرية على البائع بخلاف ما قد يتعلق بالإدارة والصيانة والنظافة وأي حافز يقدمه البائع للمشتري وينص عليه في عقد المشاركة بالوقت.

١/٤ إثبات إيرادات المبيعات :

١/١/٤ في حالة سداد قيمة المشاركة بالوقت بالكامل عند التعاقد يتم إثبات جميع إيرادات المبيعات الناتجة عن الفترات المباعة وذلك بالمبلغ الصافي، بعد استبعاد كافة التكاليف التي يتحملها البائع للتعاقد أو أي خصم يمنحه البائع للمشتري مقابل سداد القيمة دفعة واحدة. ويتم إثبات المبالغ المقدمة التي يدفعها المشتري مقابل الإدارة والصيانة والنظافة كإيرادات مؤجلة عند تحصيلها وتوزع على السنوات حسب استحقاقاتها.

٢/١/٤ في حالة سداد قيمة البيع على أقساط فإنه يتم إثبات إيرادات البيع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة من البيع باستخدام معدل العائد السائد في السوق في تاريخ التعاقد، ويعد الفرق بين مجموع الأقساط الواجب سدادها بواسطة المشتري والقيمة الحالية لهذه الأقساط عائد غير مكتسب.

٣/١/٤ إذا كان عقد البيع يُلزِم البائع بتحمل أي مصاريف دورية مقابل منح المشترين حوافز معينة أو تحمل مصاريف الإدارة والصيانة والنظافة والمحافظة على

العقـار ، يجـب تقدير إجمالي تلـك المصاريف علـى مدار مدة العقد وتخصـم القيمة الحالية لهـا من الإيراد وتثبـت في حساب خاص لمقابلة هـذه المصاريـف أو الحوافـز التـي يلتـزم بها البائع.

٤/١/٤ عنـد اختـلاف المبالـغ الفعليـة للمصاريف التي يلتزم بها البائع عن المبالغ التي كانـت مقدرة لها ، يتم معالجـة تلك الفروقات في قائمة الدخل مصروفـات أو إيرادات حسب الحال.

٢/٤ تكويـن مخصص الديـون المشكوك في تحصيلها :

في حالـة تحصيـل ثمـن المشاركـة بالوقـت علـى أقساط فـإن هنـاك احتمـالا ألا يحصِّل البائـع مبيعاتـه المؤجلـة بنسبـة ١٠٠٪ ، لذلك يجـب تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عند الاعـتراف بالإيـراد ، ويتـم تخفيـض المعترف به مـن إيراد مبيعـات المشاركـة بالوقت بقيمة مخصص الديـون المشكوك فى تحصيلها، كما يتم إعادة تقدير مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فى نهاية كل سنة مالية.

٣/٤ إثبات تكاليف المبيعات :

١/٣/٤ يجب تحديد التكاليف الكلية للعقار أو الجـزء المخصص للبيـع بنظـام المشاركـة بالوقـت، ثـم تحديد تكلفـة المبـاع منها خلال السنة الماليـة ، وتحديد تكلفة الجزء غير المباع حتى نهاية تلك السنة المالية.

٢/٣/٤ تشمـل التكاليـف الكليـة للوحدات المعـدة للبيـع بنظـام المشاركـة بالوقـت كل التكاليـف التـي تحملهـا البائـع حتـى تصبـح الوحـدات المعدة للبيع بنظـام المشاركة بالوقت صالحة لاستخدام المشتري. وإذا كان جزء من الوحـدات المعدة للبيع بنظـام المشاركة بالوقت لم يكتمـل بعد ، يجب تقديـر التكاليف اللازمة للإكمال وإضافتها إلى التكاليف الفعلية.

٣/٣/٤ لتحديـد التكلفـة الكليـة ، يجـب حسـاب التكلفـة الكليـة للعقـار متضمنـة أي تكاليف تقديرية لاكتمال التجهيز ثم تخصيص التكلفـة الكلية بين الجزء من العقار المخصص للبيـع بنظام المشاركة بالوقـت ، وأي جزء آخر من العقـار يخصص لأي غرضـ آخر بخلاف البيع بنظام المشاركة بالوقت.

٤/٣/٤ لتحديد المبيعات الكلية يجب تقسيم الجـزء مـن العقـار المخصـص للبيـع بنظام المشاركـة بالوقـت إلى فئات حسـب الوحدات ، أو الفـترات الزمنية التي يمكـن بيعها إذا كان هـذا التقسيم يترتب عليه اختـلاف سعر البيع لكل فئة من فئات المشاركة بالوقت.

٥/٣/٤ يتـم الحصول علـى المبيعات الكلية بجمـع حاصل ضرب كل فئة مـن فئات وحدات المشاركة بالوقت فى سعر البيع المحدد لها.

٦/٣/٤ يتـم استخدام نسبـة التكلفة الكلية الى المبيعـات الكليـة كأسـاس لحسـاب تكلفة الفـترات المباعـة وتكلفة الفترات غـير المباعة ، وذلـك بقسمـة التكاليـف الكليـة المخصصة للجـزء مـن العقار المعـد للبيع نظـام المشاركة بالوقت على المبيعات الكلية المتوقعة منه.

٧/٣/٤ تحسـب تكلفـة المبيعـات الفعليـة باستخـدام نسبـة التكلفة الكليـة إلى المبيعات الكليـة وذلك بضرب النسبـة في صافي مبيعات

الفـترة من الوحدات بنظـام المشاركة بالوقت. وتحسب تكلفـة الوحدات غير المباعـة بالتكلفة الفعلية (دون التكلفة التقديرية للتجهيز).

٨/٣/٤ لأغراض حساب نسبة التكلفة الكلية إلى المبيعات الكلية، يجب إعادة تقدير مبيعات الفترات غير المباعة، والتكاليف المقدرة لإكمال الوحدات في نهايـة كل سنة مالية. وإذا حدث، نتيجـة إعادة تقدير المبيعات أو التكاليف، تغير في نسبـة التكلفـة إلى المبيعـات، يجب حساب تكلفـة المبيعات للفـترة الحاليـة بطريقة تأخذ الأثر التراكمي للتكاليف في الفترات السابقة.

٩/٣/٤ عند تقديـر المبيعات الكلية لحساب نسبة التكلفـة الكلية إلى المبيعـات الكلية يجب الأخـذ في الاعتبار العوامل المحتملـة التي تؤثر على المبيعات الكلية، مثل نسبة عدم التحصيل، والتغـيرات في أسعـار البيـع، واسـترداد المشاركات المباعة مرة أخـرى بواسطة البائع وغيرها مـن العوامـل المحتملة الأخـرى وذلك بحسمها من المبيعات الكلية.

١٠/٣/٤ تحمـل مصاريف التسويـق والبيع للوحـدات المعدة للبيع بنظـام المشاركة بالوقت على دخل الفترة بالكامل ولا يخصص منها أي مبلغ للوحـدات غير المباعة من الوحدات المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت.

٥- إشغـال الوحـدات في فـترات التوقف:

١/٥ إذا قـام البائـع باستغـلال الوحـدات خـلال الفـترات التـي لم يتـم بيعهـا بنظـام المشاركـة بالوقـت خـلال فـترات معنيـة مـن السنة وذلك بالتأجـير أو بأي صورة أخرى من صور الاستغلال بخـلاف البيع بنظام المشاركة بالوقـت، فإنه يجـب المحاسبة عـن الإيرادات المحققة مـن الاستغـلال والمصاريـف المترتبة عليه بطريقة عَرَضية.

٢/٥يجـب استخـدام صـافي إيـرادات الاستغـلال العَرَضـي بعـد حسـم المصاريـف الإضافيـة المترتبة علـى الاستغلال في تخفيض تكلفة الوحدات غير المباعة من الوحدات المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت.

٦- العرض والإفصاح:

١/٦ يجـب أن تعرض قائمـة المركـز المالي للبائـع إجمـالي رصيـد الوحدات غـير المباعة بالتكلفـة الفعلية، وإجمـالي أوراق القبض من مبيعـات المشاركـة بالوقـت مطروحـا منهـا مخصص الديـون المشكـوك في تحصيلهـا والعائد غير المكتسب.

٢/٦ يجـب أن تعرض قائمـة التدفقـات النقديـة التغـير في أوراق القبض وكذلـك التغـير في الوحدات غير المباعـة كأحد عناصر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٣/٦ يجـب الإفصـاح عـن مـا يأتـى في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

أ - التغـيرات في تقديـر نسبـة التكلفـة إلى المبيعات.

ب- فترات استحقاق الديون وأوراق القبض المترتبة على مبيعات المشاركة بالوقت.

ج-معدل الخصم المستخدم لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن البيع.

د-التكاليـف المقدرة لإكمال الوحدات المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت.

هـ- أي تغـير يطـرأ علـى رصيـد مخصص الديون المشكـوك في تحصيلها من بداية السنة حتى نهايتها.

و- الأسـس المستخدمة للاعـتراف بالأرباح وفقا لطريقة الاستحقاق التام.

٧- تعريفات:

لأغراض هذا الرأي يعتد بالتعريفات الآتية.

١/٧ البائـع:

هو شخص طبيعي أو اعتباري يباشر نشاط مبيعات المشاركة بالوقت وفقا للنظام السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يـوم الاثنـين ١٤٢٧/٨/١٨هـ الموافـق ٩/١١/ ٢٠٠٦م سواء كان مالك أو مستأجر للعقار كليا أو جزئيا.

٢/٧ عقد المشاركة بالوقت:

كل عقـد أو مجموعـة عقـود تـبرم مقابـل مبلغ مالي معين لمـدة لا تقل عن ٣ سنوات ويتم بموجبهـا إنشاء حق انتفاع أو التنازل عنه أو أي حق آخر يتعلـق باستعمال وحدة عقارية واحدة أو أكثر لمدة أو مدد معينة.

٣/٧ المشاركـة بالوقـت Time Sharing:

حـق انتفـاع شخص بوحدة عقاريـة سكنية لمدة محددة أو قابلة للتحديد من السنة بموجب عقد المشاركة بالوقت.

٤/٧ العقـار:

أي مبنـى أو جزء من مبنى ثابت مخصص للاستعمال يتعلق به حق المنفعة موضوع العقد.

٥/٧ الوحـدة:

أي عقـار أو جـزء مـن عقـار مقسـم وقت إشغالهـا السنـوي إلى فـترات كل فـترة يمكن بيعها بموجب عقد مشاركة بالوقت.

٦/٧ الفـترة:

هـي عدد محـدد من أيـام السنـة يستفيد خلالها المشـتري من منافع الوحـدة السكنية بموجب عقد المشاركة. ويمكن أن تكون الفترة أسبوعـا أو عشرة أيـام أو أسبوعين أو شهر أو أي فـترة محددة وقد تكـون الفترة ثابتة حيث تبدأ في تاريخ محدد من السنة أو تكون متغيرة بحيـث تبدأ في تاريخ محدد من السنة أو تكون متغيرة من سنة لأخرى بحيث تبدأ حسب نص الاتفاق المبرم بين البائع والمشتري.

٧/٧ العائد غير المكتسب:

هى الفرق بين مجموع الأقساط التى يلتزم المشـترى بسدادها وفقا للعقد المبرم مع البائع والقيمـة الحاليـة لهـذه الأقسـاط فـى تاريخ معين.

٨- سريان مفعول الرأى:

يجـب أن تعد وفق هذا الرأى القوائم المالية التـى تعد عن فترة ماليـة تبدأ بعد صدور هذا الرأى، ويفضل أن تعد وفق هذا الرأى القوائم المالية للسنة المالية التى بدأت قبل صدور هذا الرأى ولم تصدر حتى تاريخ صدوره.

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

حمد بن محمد الكنهل
مدير الشؤون المالية والإدارية
شركة التصنيع وخدمات الطاقة (مساهمة)

مهنة المحاسبة آمان وظيفي مميز ، فالمحاسب ممكن أن يعمل في جميع القطاعات حكومية ، صناعية ، خدمات ، تأمين الخ،بعكس المهن الآخرى المتخصصة والتي تتطلب نوعية معينة من القطاعات للعمل بها ، كما أن الذي يجيد المحاسبة من الممكن له أن يعمل في الإدارات الآخرىفهي بذلك تتيح ايضاً الفرصة للتغيير عند الحاجة.

أُنشأت لهذه المهنة هيئات لتقويمها ودعمها في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية ، وهنا في بلدنا الحبيب لدينا الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التي من خلالها تحصل على الزمالة السعودية للمحاسبين القانونيين لتقوي مؤهلك المهني ، ومن خلال ذلك تتاح لك الفرصة في الحصول على وظائف افضل حيث تتميز عن غيرك من المحاسبين و ذلك لمحدودية عدد الحاصلين على هذه الزمالة.

لله الحمد اتيحت لي الفرصة للعمل في شركة التصنيع وخدمات الطاقة كمدير للشؤون المالية والإدارية وهي شركة تستثمر في قطاع البترول والغاز لتوطين صناعات وخدمات هذا المجال، فبالاضافة الى عملي كمسئول أعلى عن سجلات الشركة المالية والمحافظة على أصولها فأنا أشارك في تقييم المشاريع الجديدة للشركة وفي المفاوضات مع الشركات التقنية الأجنبية للمشاركة معهم في تأسيس الصناعات والخدمات المتعلقة بالبترول والغاز بشكل خاص ، وهو عمل ممتع واحبه كثيراً.

وأخيراً فمنذ بدأت حياتي العملية كمراجع حسابات في الجريد وشركاه حتى هذا اليوم فقد عملت في عدة مناصب وشركات وثبت لي قطعاً بأن هذه المهنة مغرية ومجدية حقاً لمن يعمل باخلاص خصوصاً بعد الحصول على الزمالة.

والله الموفق ،،

ملائمة نموذج التقييم المحاسبى لتفسير أسعار الأسهم فى الأسواق الناشئة

دراسة ميدانية

د. مدثر طه أبو الخير
جامعة الملك سعود

على مدار ما يقرب من ٤٠ سنة من البحث المحاسبى لعلاقة المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم، كان نموذج التقييم على أساس خصم التوزيعات النقدية ونموذج التقييم على أساس خصم التدفقات النقدية يمثلان الإطار النظرى الملائم لتفسير تلك العلاقة. فى كلا من النموذجين، افترض الباحثون وجود علاقة ارتباط قوية بين الأرباح المحاسبية من ناحية والتدفقات النقدية أو التوزيعات النقدية من ناحية آخرى. ومع هذا فكلا النموذجين لا يعتمد على قيم محاسبية أصلية كما لا يسمح أى منهما بدراسة أثر المعالجات المحاسبية التى أقرتها معايير المحاسبة فى الآونة الأخيرة والتى تتطلب ترحيل بعض المكاسب (أو الخسائر) إلى حق الملكية بقائمة المركز المالى بدلا من ترحيلها إلى قائمة الدخل.

فى منتصف التسعينات من العقد الماضى طور بعض الباحثين نموذج محاسبي لتقييم السهم يعتمد على حق الملكية (Ohlson (١٩٩٥) ، و Feltham and Ohlson (١٩٩٥)). هذا النموذج إلى جانب أنه يعكس القياسات المحاسبية صراحة، فإنه يربط الأرباح والتوزيعات والقيمة الدفترية لحق الملكية بالقيمة العادلة للسهم. بناءا عليه تحول عدد كبير من الباحثين لاختبار جوانب النموذج المحاسبى ميدانيا من حيث مدى ملائمته لتفسير اختلافات أسعار أسهم الشركات وتفسير التغيرات التى تطرأ عليها. ونظرا لأن هذا النموذج يعكس بصورة مباشرة الأرباح المحاسبية والمكاسب الأخرى المرحلة إلى حق الملكية فإنه يمكن استخدامه فى اختبار ملائمة مجموعات مختلفة من المعايير المحاسبية، وساعد ذلك كثير من الباحثين فى اختبار النموذج فى بيئات محاسبية مختلفة منها دول جنوب شرق آسيا وأوربا واستراليا وكندا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أسفر الاختبار الميدانى لنموذج التقييم المحاسبى عن نتائج مشجعة أفضل من تلك التى تعتمد على نماذج نظرية الاستثمار والتمويل (التدفقات النقدية والتوزيعات) الأمر الذى دفع الباحث إلى اختبار النموذج فى البيئة العربية من خلال سوق المال السعودية والسوق المصرية.

١-١ نموذج التقييم المحاسبى

فى الحقيقة فإن نموذج التقييم المحاسبى الذى قدمه Ohlsen (١٩٩٥) و Feltham and Ohlsen (١٩٩٥) من علاقة محاسبية مقبولة وإنما ينطلق من نموذج خصم التوزيعات النقدية التقليدى، وباستخدام افتراضات معينة ينتهى إلى نموذج قائم على أساس حق الملكية والربح غير العادى المتوقع لعدد لا نهائى من الفترات المالية. ثم ينتقل بناء النموذج إلى ما يعرف بديناميكية المعلومات لتقدير الربح غير العادى على مدار مدى زمنى لا نهائى وذلك لتحويل النموذج المحاسبى إلى نموذج قابل للتطبيق والاختبار الميدانى.

بناءا على ذلك فإن النموذج المحاسبى يؤسس على ثلاث مراحل، تشمل تلك المراحل ما يلى:

- افتراضات النموذج
- الاشتقاق الرياضى
- ديناميكية المعلومات

١-١-١ افتراضات النموذج

يعتمد نموذج التقييم المحاسبى على ثلاثة افتراضات أساسية، نتناول هذه الافتراضات فيما يلى.

الافتراض الأول: قيمة السهم تتحدد بخصم التوزيعات النقدية المستقبلية.

تعتبر هذه العلاقة فى تقييم السهم هى النموذج المالى التقليدى حيث تتحدد قيمة السهم بالقيمة الحالية للتوزيعات النقدية لعدد غير محدد من الفترات المالية، ويعبر عن هذا النموذج بالعلاقة الآتية:

$$p_t = \sum_{i=1}^{\infty} E_t \left[\frac{d_{t+i}}{(1+r)^i} \right] \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث: Pt: سعر السهم فى بداية الفترة t ، i: الفترات الزمنية بدءا من ١ حتى ¥، d: التوزيعات النقدية للسهم ، r: معدل العائد المستخدم فى حساب القيمة الحالية، E: توقع القيم المستقبلية.

ويعتمد النموذج على إحلال القيم المحاسبية محل التوزيعات النقدية (d) وصولا إلى نموذج محاسبى للتقييم يعتمد على قياسات محاسبية

مـن قائمـة الدخـل وقائمـة المركز المـالى، هـذه القياسات يعـبر عنها بالعلاقات التى تضمنها الفرض الثانى والفرض الثالث.

الافتراض الثانى: الفائض الصافى Clean surplus

الفائض الصافى يربط بين التوزيعات النقدية (المستخدمة كأساس لنمـوذج التقييم المالى) من ناحية، والقيـم المحاسبية الأصلية الناتجة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالى من ناحية أخرى. تتمثل هذه القيم فى صافى الربح والقيمة الدفترية لحق الملكية وكلاهما يمثل أرقام نهاية bottom line محاسبية. فالأربـاح المحققة عن فترة مالية معينة يتقـرر توزيع جانب منها (التوزيعات) ويرحل الباقى إلى حق الملكية إما إلى الاحتياطيـات أو إلى الأربـاح المحتجزة وكلاهما يعتـبر إضافة إلى القيمة الدفترية لحق الملكية كما تصوره العلاقة الآتية:

$$b_t = b_{t-1} + x_t - d_t \ldots\ldots (2)$$

حيث: bt: القيمة الدفترية للسهم فى نهاية الفترة الحالية t، bt-١: القيمـة الدفترية للسهم فى نهاية الفـترة السابقة t-١، xt: صافى الربـح للفترة الحالية t، dt: التوزيعات المقـررة أو الموزعة عن الفترة الحالية t.

العلاقـة رقـم (٢) تمكن مـن إحلال القيـم المحاسبية لحـق الملكية

وصافى الربح محل التوزيعات النقدية فى النموذج المالى المعبر عنه فى العلاقة رقم (١) لإنتاج نموذج محاسبى لتقييم سعر السهم.

الافتراض الثالث: الربح الباقى Residual income

استخدم Ohlsen، و Feltham and Ohlsen مفهوم الربح الباقى كبديل عملى عن الربح غير العادى. مفهوم الربح الباقى يشير إلى الزيادة فى صافى الربح من الأنشطة العادية على العائد الذى يمكن تحقيقه إذا تم استثمار حقوق الملاك فى استثمار بديل بخلاف الاستثمار فى عمليات المنشأة. ويعبر عن ذلك بالزيادة فى صافى الربح على العائد العادى الذى يمكن حسابه على حق الملكية فى بداية الفترة، ويستخدم لحساب هذا العائد نفس معدل الخصم المستخدم فى حساب القيمة الحالية. هذه العلاقة تأخذ الشكل الآتى:

$$x_t^a = x_t - {}_r b_{t-1} \ldots\ldots (3)$$

حيث:

xta: تمثل الربح الباقى فى نهاية الفترة t ، باقى متغيرات المعادلة (٣) تم تعريفها من قبل.

النموذج

باستخدام عمليات الإحلال والحذف الرياضية فإنه يمكن الوصول إلى نموذج التقييم الآتى:

$$p_t = b_t + \alpha_1 x_t^a + \alpha_2 v_t$$

حيث : a١ ، a٢ : ثوابت ، nt المعلومات الأخرى المتاحة عن السهم فى تاريخ التقييم.

ويوضح النموذج السابق أنه يلزم لتقدير القيمة الحقيقية لأى سهم فى تاريخ معين نوعين من القيم:

أولا: ثلاث معلومات أساسية متاحة فى تاريخ التقييم، الأولى: القيمة الدفترية للسهم، الثانية: الربح الباقى فى نفس التاريخ، والثالثة: المعلومات الأخرى المتاحة عن السهم من السوق أو من الصناعة التى تعمل فيها الشركة.

القيمة الدفترية والربح الباقى يمكن الحصول عليهما من قائمة المركز المالى فى تاريخ التقييم، أما المعلومات الأخرى فإن أفضل تقدير لها يتمثل فى الزيادة أو النقص فى الأرباح المتوقعة المتاحة لأى عدد من السنوات، وهنا نجد أن بعض الباحثين يفترضون أن أثر المعلومات الأخرى فى قيمة السهم يساوى صفر، ومن ثم فإن قيمة السهم تتحدد بالقيمة الدفترية مضافا إليها الربح الباقى.

ثانيا: معلمات (ثوابت) النموذج، فيما يتعلق بالمعلمات فإن حسابها يعتمد على معاملات السلسلة الزمنية للربح الباقى والمعلومات الأخرى لعدد كافى من السنوات الماضية، وعلى معدل العائد السائد فى السوق فى تاريخ التقييم. حساب هذه المعلمات يتطلب الحصول على سلسلة ماضية من الأرباح الباقية ومن القيمة المقدرة للمعلومات الأخرى ثم تحليلها إحصائيا باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية للحصول على معاملات التقدير المستقبلى.

على هذا الأساس يمكن القول أن التوقعات المتفائلة والمتشائمة تؤثر سلبا أو إيجابا فى أسعار الأسهم من خلال أثر المعلومات الأخرى، فإذا كانت مساهمة المعلومات الأخرى فى القيمة موجبة فإن السوق يعمل عند مستويات مرتفعة تفوق القيمة الدفترية والأرباح، والعكس.

٢-٥ الاختبار الميدانى

الهدف الأساسى من الدراسة الميدانية هو التأكد من إمكانية تطبيق نموذج التقييم المحاسبى فى الأسواق العربية الناشئة. الأسواق التى تم اختيارها لتطبيق النموذج هى السوق السعودية والسوق المصرية.

باستخدام البيانات التاريخية تم تقدير القيمة الحقيقية باستخدام النموذج الموضح أعلاه (p) لكل الشركات فى العينتين. الخطوة التالية هى مدى ملائمة تلك القيمة فى تفسير اختلافات أسعار أسهم شركات كل عينة. يتطلب الاختبار الميدانى صياغة نموذج انحدار يربط سعر السهم الفعلى بالقيمة الحقيقية للسهم. النموذج الذى تم استخدامه لهذا الغرض يأخذ الشكل الآتى:

$$Pi = Bo + B1\ Vi + e$$

النتائج

فى الدراسة الميدانية فإنه تم حساب قيمة السهم من واقع النموذج التقليدى القائم على الأرباح، وكذلك حساب قيمة السهم باستخدام النموذج المقدم فى هذه الدراسة، ثم ربط كلا منهما بأسعار الأسهم الفعلية فى تواريخ نشر القوائم المالية لكلا من عينة الشركات السعودية وعينة الشركات المصرية، وتم عرض النتائج فى الجدولين التاليين.

جدول اختبار نموذج التقييم - عينة الشركات السعودية

الإحصاءات الوصفية	النموذج التقليدى	النموذج المحاسبى المقدم
معنوية النموذج: F	١٢٨ (٠٠٠)	١١٣ (٠٠٠)
المعاملات: b_0	٤٦- (٠,٤٣)	٨٧- (٠,٠٢)
b_1	٢,٣ (٠٠٠)	٣,٣ (٠٠٠)
القوة التفسيرية: R^2 adj.	٦٠٪	٦٢٪

اختبار نموذج التقييم - عينة الشركات المصرية

الإحصاءات الوصفية	النموذج التقليدى	النموذج المحاسبى المقدم
معنوية النموذج: F	١٢٧ (٠,٠٠٠)	٤١ (٠٠٠)
المعاملات: b_0	٤,٦ (٠,١٢٨)	٧٣- (٠,٠٠٠)
b_1	٠,٥٨ (٠٠٠)	٣,٣ (٠٠٠)
القوة التفسيرية: R^2 adj.	٤٤٪	٦٣٪

يتضح من الجدولين السابقين أن كلا النموذجين معنوى بدرجة كبيرة وكذلك معاملات الانحدار أيضا معنوية فيما عدا معامل الثابت فى النموذج التقليدى. كما يتضح أيضا أن القوة التفسيرية لكلا النموذجين متقاربة جدا لدرجة تدعو إلى استنتاج أن التحسين الذى أحدثه النموذج المحاسبى على القوة التفسيرية ضئيل لا يتعدى ٢٪ فى العينة السعودية، أما التحسين الذى أحدثه النموذج فى العينة المصرية هو ١٩٪ وذلك على الرغم من أن تطبيق النموذج فى كلا السوقين لا يختلف كثيرا (٦٣٪ ، ٦٤٪).

من ناحية أخرى فإن النموذج يعتبر الأفضل فى التطبيق بالنسبة للسوق السعودى إذا ما استبعدنا عام ٢٠٠٥ من التحليل حيث كانت أسعار الأسهم مبالغ فيها بدرجة كبيرة خلال النصف الثانى من ٢٠٠٥، وحتى فبراير ٢٠٠٦. هذه النتيجة تم التوصل إليها من نتائج تحليل إحصائى تفصيلى لم تنشر فى هذا الملخص.

270
270
KERRY

الإلتزام الطوعي بأحكام قانون ساربينز ـ أوكسلي: المنفعة مقابل التكلفة

بقلم : رتشارد إس سافش

بينما نجد أن الشركات المساهمة العامة الأمريكية مطالبة بالالتزام بقانون ساربينز ـ أوكسلي ، فإن هذا القانون قد استثنى الشركات الخاصة والمؤسسات والمؤسسات غير الهادفة للربح من أحكامه ذات الأثر الكبير على أداء الشركات. ومع ذلك فإن العديد من هذه المنشآت قد وجدت أن أوجهاً عديدة من هذا القانون يمكن أن تكون مفيدة لعملياتها بشكل عام.

فقانون ساربينز ـ أوكسلي لا يقتصر على ضرورة القيام بعمليات مراجعة فعالة فحسب، بل أنه يشمل عناصر أخرى ذات تأثير على نظام الحوكمة. ويتعين على المحاسبين القانونيين تشجيع الشركات الخاصة والمؤسسات غير الهادفة للربح على النظر بعناية لبعض أو كل متطلبات القانون التي نوردها أدناه والتي يمكن أن تحسن عملياتها مقابل تكلفة قليلة نسبياً.

عضوية لجنة المراجعة

يتطلب قانون ساربينز ـ أوكسلي أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من مدراء خارجيين لا يعملون ولا يرتبطون بالشركة . كما يتطلب القانون أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل من الخبراء الماليين الذين يتمتعون بالمعرفة المحاسبية والمالية.

مكافأة أعضاء لجنة المراجعة

لم يتطرق قانون ساربينز ـ أوكسلي إلى مكافأة أعضاء لجنة المراجعة. غير أن الدراسات أوضحت أن الشركات تقوم بمكافأة أعضاء اللجنة بمعدلات أعلى قليلاً مما يقدم لأعضاء مجلس الإدارة. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى حجم العمل الخارجي الذي يقومون به للإعداد للاجتماعات مع المجلس ومع المراجعين ، بالإضافة إلى زيادة عدد الاجتماعات وطول مدتها. كما أن العديد من المؤسسات تقوم بتقديم مكافأة إضافية لرئيس لجنة المراجعة بسبب العمل الإضافي الذي يقوم به وزيادة عدد اجتماعاته.

نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في يونيو ٢٠٠٦م

مـع المدير التنفيذي والمديـر المالي والمراجعين الخارجيين.

تمويل لجنة المراجعة

يتطلـب قانـون ساربينـز ـ أوكسلـي ضـرورة توفـير التمويل الكافي للجنـة المراجعة على النحو الـذي يمكنها من أداء المهـام الموكلة إليها بدرجة مناسبـة. حيـث قـد تحتاج لجـان المراجعـة إلى تمويل إضـافي بسبـب الاجتماعـات الإضافية أو التعاقد مـع مستشارين للإجابة علـى التساؤلات التي تقـع خارج نطـاق معرفة أعضـاء اللجنة أو لتحديد بدائل للمعالجات المحاسبية.

الاتصالات مع المراجعين

يجـب أن يكون متاحاً للجنـة المراجعة إمكانية الاجتمـاع بالمراجعـين الداخليـين والخارجيـين بعيـداً عـن تأثـير الإدارة لطـرح أي أسئلة تراها اللجنـة ضرورية . كما يجـب أن يكون للمراجعين الداخليين والخارجيين الحق في الدعوة للاجتماع متى ما كانت هنالك حاجة لإطلاع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة على أمرٍ ما.

موافقـة لجنة المراجعة علـى الخدمات المهنية الأخرى

يتطلـب قانـون ساربينـز ـ أوكسلـي حصـول المنشـأة علـى موافقـة لجنـة المراجعـة للتعاقـد على الخدمـات المهنية الأخـرى (بخلاف خدمة المراجعـة) إذا كانـت هذه الخدمـات تتجاوز ٥٪ مـن إجمالي الإيرادات المدفوعة مـن المنشأة إلى مكتب المحاسبة ، علماً بأن بعض الخدمات تتطلب موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن تكلفتها.

الإبلاغ عن حالات الغش والتزوير

يجـب أن تتوفـر لأي موظف أو عميـل أو مورد يقـوم بإكتشاف عمليات غـش أو تزوير ، إمكانية إتبـاع الإجـراءات التـي حددتها لجنـة المراجعة لتلقـي وحفـظ ومعالجـة مثـل هـذه البلاغات . وتستخـدم العديد من المؤسسات مصادر مستقلة تتولى تلقي البـلاغ للمحافظة على سرية الجهات التـي تقوم بعملية الإبلاغ، ثـم إحالة البلاغ نفسه للجنة المراجعة لاتخاذ الإجراء المناسب.

مسئولية الإدارة بالنسبة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتطلـب قانـون ساربينـز ـ أوكسلي مـن إدارة المنشأة تأسيس هيكل للرقابة الداخلية والمحافظة عليـه وإجراء تقييم له عنـد نهاية كل سنة للتأكد من مـدى فعاليته بالنسبة للتقاريـر المالية. ويعد هذا المتطلب من الأحكام الرئيسية للقانون.

مصادقة الإدارة على القوائم المالية

بموجب قانون ساربينز ـ أوكسلي نجد أنه يمكن أن تقع على المسئولين التنفيذيين بالشركات العامة مسئوليـة جنائية في حالة تحريف البيانات. حيث يقـوم المديـر التنفيذي والمدير المـالي بالمصادقة على القوائم الماليـة والإيضاحات المصاحبة لها. وهـذه الخطـوة تتجـاوز تقـديم خطـاب التمثيل وتضـع المسئولـين التنفيذيـين في وضـع يجعلهم يتحملون المسئولية الرسمية عن القوائم المالية.

حرية الاختيار

وبعد فإنه يمكن للشركات الخاصة والمؤسسات غـير الهادفـة للربـح أن تختار أجـزاءً من قانون

الإلزام الطوعي بقانون ساربينز ـ أوكسلي : أرقام وحقائق

لم يقـر الكونجرس تطبيـق قانـون ساربينز ـ أوكسلـي على شـركات أخرى بخلاف الشركات العامة. ولكن الدراسة التي أجراها مكتب فولي أند لاندر تحت مسمى ـ تطبيق قانون ساربينز ـ أوكسلي على الشركات الخاصة والمؤسسات غير الهادفة للربح ـ أظهرت أن هذه المنشآت تقوم بتطبيق أحكام هذا القانون.

ويتضح من الدراسة بأن الشركات الخاصة الهادفة للربح تقوم ذاتياً وعلى نحو متسق بفرض معايير هذا القانـون بينما تستخدم المؤسسات غـير الهادفة للربح الإصلاحات المتعلقـة بنظام الحوكمـة. ويرجح بدرجة أكـبر أن تقوم المؤسسات غـير الهادفة للربح بالتطبيـق أو التخطيط لتطبيق إجـراءات الإبلاغ عن حالات الغش والتزوير، واعتماد مجلس الإدارة للخدمات الأخرى غير خدمات المراجعة، التي يقدمها المراجعون، والقيود على تعويضات التنفيذيين، وذلك من بين تغيرات أخرى.

ومن بين النتائج الأخرى للدراسة والتي غطت ٥٦ منشأة منها ٢٠ مؤسسة غير هادفة للربح و ٣٦ شركة خاصة تهدف للربح نذكر :

- تميـل الشـركات الخاصـة إلى تبني الإصلاحـات الأقل تكلفة في مقابـل المبادرات الأكثر تكلفة مثل القسم ٤٠٤ المتعلق بمراجعات ضوابط الرقابة الداخلية.
- ٨٤٪ مـن الشركات المشاركة أجابت بملائمـة إصلاحات نظام الحوكمة وهي نسبة أعلى من نسبة مسح عام ٢٠٠٥م التي كانت ٧٨٪ .
- قـدرت الشركات المشاركة مبلغ ١٠٥,٠٠٠ دولار كمتوسط تكلفة سنوي لإصلاحات نظـام الحوكمـة ، أي بمـا يزيد بمقدار ٢٦٪ عـن التكلفة التي تم تقديرهـا قبل أن يسن الكونجرس قانون ساربينز ـ أوكسلي.

قانون ساربينز ـ أوكسلي و الشركات الخاصة الأسرع نمواً

أظهـر مسح إحصائي أجـري في شهر يناير ٢٠٠٦م وأجاب عليـه المدراء التنفيذيون للشركات الخاصة الأسرع نمواً أن :

- ٢٧٪ أجابـوا بأن شركاتهم قد تبنت أفضل ممارسات قانون ساربينز ـ أوكسلي في بعض المجالات مثل الحوكمة والشفافية.
- ٧٣٪ أجابـوا بأنهـم يعارضـون إصدار أي قوانـين فدرالية أو علـى مستوى الولاية مستقبـلاً لفرض أحكام قانون ساربينـز ـ أوكسلي على منشآت أخرى بخلاف الشركات العامة.
- ٦٧٪ مـن مـدراء الشركات الخاصـة التي تدرس إمكانية تحولهـا إلى شركة عامة ذكروا بأن تكاليف الإلتزام بقانون ساربينز ـ أوكسلي كانت عائقاً محتملاً لهذا التحول.

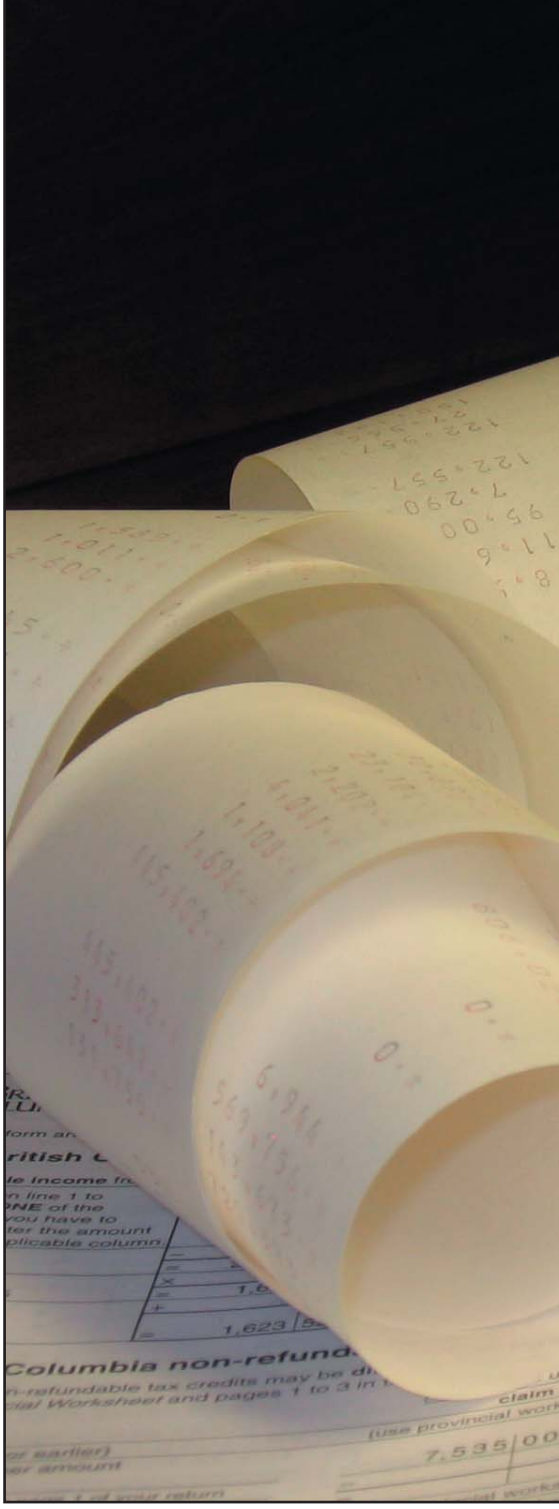

سارينـز ـ أوكسلـي ترى أنهـا مفيدة لهـا. فإتباع كامل متطلبات القانون يمكن أن يكون عال التكلفة ومستهلـكاً للوقـت. ويمكن للمحاسبـين القانونيين تقـديم المشـورة لعملائهم من الشـركات الخاصة والمؤسسات غير الهادفـة للربح لتحديد المتطلبات المناسبـة مـن القانون التـي تعد الأفضـل بالنسبة لمنشئاتهـم وكيفية البـدء في تنفيذها. وقد تختلف قائمـة الأحكام المختارة مـن منشأة لأخرى ولكنها ستسهـم في وجـود منشـأة أكـثر قـوة تستطيع أن تواجه التحديات المالية المتزايدة.

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الجهة المنظمة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
The tenth European Conference on Accounting Information Systems	٢٤ ابريل ٢٠٠٧م	لشبونة – البرتغال
The 30th Annual Congress of the European Accounting Association	٢٥–٢٧ ابريل ٢٠٠٧م	لشبونة – البرتغال
The Institute of Management Accountants (IMA) 2nd Annual Global Conference	٦–٩ مايو٢٠٠٧م	دبي – الإمارات العربية المتحدة
International Accounting Standards Committee Foundation(IASC) Foundation IFRSs Conference 1	٢٣–٢٤ مايو ٢٠٠٧م	زيورخ – سويسرا
The 31st Annual Conference of the Canadian Academic Accounting Association (CAAA)	٣١ مايو–٣ يونيو ٢٠٠٧م	هاليفاكس – كندا
The Fifth Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference	٨–١٠ يوليو ٢٠٠٧م	اوكلاند– نيوزلندا
American Accounting Association Annual Meeting 2007	٥– ٨ أغسطس ٢٠٠٧م	شيكاغو– الولايات المتحدة الأمريكية
International Accounting Standards Committee Foundation (IASC) Foundation IFRSs Conference 2	٢٩–٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م	سنغافورة
The Nineteenth Asian–Pacific Conference on International Accounting Issues	١١–١٤ نوفمبر ٢٠٠٧م	كوالالمبور – ماليزيا

أسبوع التكاليف وتقويم الأداء

دورة تدريبية متخصصة تنفذها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المفاهيم الحديثة لإدارة التكاليف وأساليب خفضها وتقويم الأداء المالي والتشغيلي

المحاور الرئيسة للدورة

- أساسيات التكاليف : المدخل والمفاهيم والنظم.
- نظام التكاليف على أساس النشاط : قياس التكلفة.
- أسلوب التكلفة المستهدفة : خفض التكاليف.
- تقويم الأداء المالي لمنشآت الأعمال.
- تقويم الأداء التشغيلي (المؤشرات غير المالية) لمنشآت الأعمال.

تواريخ عقد الدورة

جدة	السبت	٠٩ /٠٥/ ١٤٢٨هـ	حتى الاربعاء	١٤٢٨/٠٥/١٣هـ	(٢٦ -٢٠٠٧/٠٥/٣٠م)
الدمام	السبت	٠١ /٠٦/ ١٤٢٨هـ	حتى الاربعاء	١٤٢٨/٠٦/٠٥هـ	(١٦-٢٠٠٧/٠٦/٢٠م)

برنامج الدورات التدريبية المتخصصة التي تنفذها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المستمر	الرياض	جدة	الدمام
تقويم وإعادة تقويم الشركات	٤٢	١٤٢٨/٠٣/١٢ (٢٠٠٧/٠٣/٣١)	١٤٢٨/٠٣/٠٥ (٢٠٠٧/٠٣/٢٤)	١٤٢٨/٠٣/١٩ (٢٠٠٧/٠٤/٠٧)
		١٤٢٨/٠٣/١٣ (٢٠٠٧/٠٤/٠١)	١٤٢٨/٠٣/٠٦ (٢٠٠٧/٠٣/٢٥)	١٤٢٨/٠٣/٢٠ (٢٠٠٧/٠٤/٠٨)
تقويم انظمة الرقابة الداخلية بمفهوم (COSO)	٤٢	١٤٢٨/٠٣/١٤ (٢٠٠٧/٠٤/٠٢)	١٤٢٨/٠٣/٠٧ (٢٠٠٧/٠٣/٢٦)	١٤٢٨/٠٣/٢١ (٢٠٠٧/٠٤/٠٩)
		١٤٢٨/٠٣/١٥ (٢٠٠٧/٠٤/٠٣)	١٤٢٨/٠٣/٠٨ (٢٠٠٧/٠٣/٢٧)	١٤٢٨/٠٣/٢٢ (٢٠٠٧/٠٤/١٠)
التقارير القطاعية	٢١	١٤٢٨/٠٣/١٦ (٢٠٠٧/٠٤/٠٤)	١٤٢٨/٠٣/٠٩ (٢٠٠٧/٠٣/٢٨)	١٤٢٨/٠٣/٢٣ (٢٠٠٧/٠٤/١١)
التحليل المالي	٤٢	١٤٢٨/٠٤/٠٤ (٢٠٠٧/٠٤/٢١)	١٤٢٨/٠٤/١٨ (٢٠٠٧/٠٥/٠٥)	١٤٢٨/٠٥/٠٢ (٢٠٠٧/٠٥/١٩)
		١٤٢٨/٠٤/٠٥ (٢٠٠٧/٠٤/٢٢)	١٤٢٨/٠٤/١٩ (٢٠٠٧/٠٥/٠٦)	١٤٢٨/٠٥/٠٣ (٢٠٠٧/٠٥/٢٠)
تصفية الشركات	٤٢	١٤٢٨/٠٤/٠٦ (٢٠٠٧/٠٤/٢٣)	١٤٢٨/٠٤/٢٠ (٢٠٠٧/٠٥/٠٧)	١٤٢٨/٠٥/٠٤ (٢٠٠٧/٠٥/٢١)
		١٤٢٨/٠٤/٠٧ (٢٠٠٧/٠٤/٢٤)	١٤٢٨/٠٤/٢١ (٢٠٠٧/٠٥/٠٨)	١٤٢٨/٠٥/٠٥ (٢٠٠٧/٠٥/٢٢)
فحص التقارير المالية	٢١	١٤٢٨/٠٤/٠٨ (٢٠٠٧/٠٤/٢٥)	١٤٢٨/٠٤/٢٢ (٢٠٠٧/٠٥/٠٩)	١٤٢٨/٠٥/٠٦ (٢٠٠٧/٠٥/٢٣)
إعداد الإقرارات الزكوية	٤٢	١٤٢٨/٠٥/١٦ (٢٠٠٧/٠٦/٠٢)	١٤٢٨/٠٦/٠١ (٢٠٠٧/٠٦/١٦)	١٤٢٨/٠٦/١٥ (٢٠٠٧/٠٦/٣٠)
		١٤٢٨/٠٥/١٧ (٢٠٠٧/٠٦/٠٣)	١٤٢٨/٠٦/٠٢ (٢٠٠٧/٠٦/١٧)	١٤٢٨/٠٦/١٦ (٢٠٠٧/٠٧/٠١)
إعداد الإقرارات الضريبة	٤٢	١٤٢٨/٠٥/١٨ (٢٠٠٧/٠٦/٠٤)	١٤٢٨/٠٦/٠٣ (٢٠٠٧/٠٦/١٨)	١٤٢٨/٠٦/١٧ (٢٠٠٧/٠٧/٠٢)
		١٤٢٨/٠٥/١٩ (٢٠٠٧/٠٦/٠٥)	١٤٢٨/٠٦/٠٤ (٢٠٠٧/٠٦/١٩)	١٤٢٨/٠٦/١٨ (٢٠٠٧/٠٧/٠٣)
معياري الزكاة والضريبة	٢١	١٤٢٨/٠٥/٢٠ (٢٠٠٧/٠٦/٠٦)	١٤٢٨/٠٦/٠٥ (٢٠٠٧/٠٦/٢٠)	١٤٢٨/٠٦/١٩ (٢٠٠٧/٠٧/٠٤)
مقارنة معايير المحاسبة السعودية بالمعايير الدولية	٦٣	١٤٢٨/٠٨/٢٦ (٢٠٠٧/٠٩/٠٨)	١٤٢٨/١٠/١٥ (٢٠٠٧/١٠/٢٧)	١٤٢٨/١٠/٢٩ (٢٠٠٧/١١/١٠)
		١٤٢٨/٠٨/٢٧ (٢٠٠٧/٠٩/٠٩)	١٤٢٨/١٠/١٦ (٢٠٠٧/١٠/٢٨)	١٤٢٨/١١/٠١ (٢٠٠٧/١١/١١)
		١٤٢٨/٠٨/٢٨ (٢٠٠٧/٠٩/١٠)	١٤٢٨/١٠/١٧ (٢٠٠٧/١٠/٢٩)	١٤٢٨/١١/٠٢ (٢٠٠٧/١١/١٢)
مقارنة معايير المراجعة السعودية بالمعايير الدولية	٤٢	١٤٢٨/٠٨/٢٩ (٢٠٠٧/٠٩/١١)	١٤٢٨/١٠/١٨ (٢٠٠٧/١٠/٣٠)	١٤٢٨/١١/٠٣ (٢٠٠٧/١١/١٣)
		١٤٢٨/٠٨/٣٠ (٢٠٠٧/٠٩/١٢)	١٤٢٨/١٠/١٩ (٢٠٠٧/١٠/٣١)	١٤٢٨/١١/٠٤ (٢٠٠٧/١١/١٤)
المحاسبة في الشركات متعددة الجنسية	٤٢	١٤٢٨/١١/١٤ (٢٠٠٧/١١/٢٤)	١٤٢٨/١١/٢٨ (٢٠٠٧/١٢/٠٨)	١٤٢٨/١٢/٢٦ (٢٠٠٨/٠١/٠٥)
		١٤٢٨/١١/١٥ (٢٠٠٧/١١/٢٥)	١٤٢٨/١١/٢٩ (٢٠٠٧/١٢/٠٩)	١٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٠٠٨/٠١/٠٦)

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المستمر	الريـاض	جـدة	الدمـام
التقارير النافية للجهالة Due Diligence	٦٣	(٢٠٠٧/١١/٢٦)١٤٢٨/١١/١٦	(٢٠٠٧/١٢/١٠)١٤٢٨/١١/٣٠	(٢٠٠٨/٠١/٠٧)١٤٢٨/١٢/٢٨
		(٢٠٠٧/١١/٢٧)١٤٢٨/١١/١٧	(٢٠٠٧/١٢/١١)١٤٢٨/١٢/٠١	(٢٠٠٨/٠١/٠٨)١٤٢٨/١٢/٢٩
		(٢٠٠٧/١١/٢٨)١٤٢٨/١١/١٨	(٢٠٠٧/١٢/١٢)١٤٢٨/١٢/٠٢	(٢٠٠٨/٠١/٠٩)١٤٢٨/١٢/٣٠
استخدام الحاسب الآلي في إعداد وعرض القوائم المالية	٤٢	(٢٠٠٨/٠١/١٩)١٤٢٩/٠١/١٠	(٢٠٠٨/٠٢/٠٢)١٤٢٩/٠١/٢٤	(٢٠٠٨/٠٢/١٦)١٤٢٩/٠٢/٠٩
		(٢٠٠٨/٠١/٢٠)١٤٢٩/٠١/١١	(٢٠٠٨/٠٢/٠٣)١٤٢٩/٠١/٢٥	(٢٠٠٨/٠٢/١٧)١٤٢٩/٠٢/١٠
المعالجات المحاسبية في البنوك وشركات الوساطة في سوق الأسهم	٦٣	(٢٠٠٨/٠١/٢١)١٤٢٩/٠١/١٢	(٢٠٠٨/٠٢/٠٤)١٤٢٩/٠١/٢٦	(٢٠٠٨/٠٢/١٨)١٤٢٩/٠٢/١١
		(٢٠٠٨/٠١/٢٢)١٤٢٩/٠١/١٣	(٢٠٠٨/٠٢/٠٥)١٤٢٩/٠١/٢٧	(٢٠٠٨/٠٢/١٩)١٤٢٩/٠٢/١٢
		(٢٠٠٨/٠١/٢٣)١٤٢٩/٠١/١٤	(٢٠٠٨/٠٢/٠٦)١٤٢٩/٠١/٢٨	(٢٠٠٨/٠٢/٢٠)١٤٢٩/٠٢/١٣
نظم المعلومات	٤٢	(٢٠٠٨/٠٣/٠١)١٤٢٩/٠٢/٢٣	(٢٠٠٨/٠٣/١٥)١٤٢٩/٠٢/٠٧	(٢٠٠٨/٠٣/٢٩)١٤٢٩/٠٣/٢١
		(٢٠٠٨/٠٣/٠٢)١٤٢٩/٠٢/٢٤	(٢٠٠٨/٠٣/١٦)١٤٢٩/٠٣/٠٨	(٢٠٠٨/٠٣/٣٠)١٤٢٩/٠٣/٢٢
الأنظمة المحاسبية الآلية	٤٢	(٢٠٠٨/٠٣/٠٣)١٤٢٩/٠٢/٢٥	(٢٠٠٨/٠٣/١٧)١٤٢٩/٠٣/٠٩	(٢٠٠٨/٠٣/٣١)١٤٢٩/٠٣/٢٣
		(٢٠٠٨/٠٣/٠٤)١٤٢٩/٠٢/٢٦	(٢٠٠٨/٠٣/١٨)١٤٢٩/٠٣/١٠	(٢٠٠٨/٠٤/٠١)١٤٢٩/٠٣/٢٤
مراجعة أنظمة المعلومات	٢١	(٢٠٠٨/٠٣/٠٥)١٤٢٩/٠٢/٢٧	(٢٠٠٨/٠٣/١٩)١٤٢٩/٠٣/١١	(٢٠٠٨/٠٤/٠٢)١٤٢٩/٠٣/٢٥
الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني بطلب من جهة قضائية	٤٢	(٢٠٠٨/٠٤/١٢)١٤٢٩/٠٤/٠٦	(٢٠٠٨/٠٤/٢٦)١٤٢٩/٠٤/٢٠	(٢٠٠٨/٠٥/١٠)١٤٢٩/٠٥/٠٥
		(٢٠٠٨/٠٤/١٣)١٤٢٩/٠٤/٠٧	(٢٠٠٨/٠٤/٢٧)١٤٢٩/٠٤/٢١	(٢٠٠٨/٠٥/١١)١٤٢٩/٠٥/٠٦
المحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية المستحدثة	٦٣	(٢٠٠٨/٠٤/١٥)١٤٢٩/٠٤/٠٩	(٢٠٠٨/٠٤/٢٩)١٤٢٩/٠٤/٢٣	(٢٠٠٨/٠٥/١٣)١٤٢٩/٠٥/٠٨
		(٢٠٠٨/٠٤/١٦)١٤٢٩/٠٤/١٠	(٢٠٠٨/٠٤/٣٠)١٤٢٩/٠٤/٢٤	(٢٠٠٨/٠٥/١٤)١٤٢٩/٠٥/٠٩
		(٢٠٠٨/٠٤/١٤)١٤٢٩/٠٤/٠٨	(٢٠٠٨/٠٤/٢٨)١٤٢٩/٠٤/٢٢	(٢٠٠٨/٠٥/١٢)١٤٢٩/٠٥/٠٧
محاسبة التأمين الصحي	٤٢	(٢٠٠٨/٠٥/٢٤)١٤٢٩/٠٥/١٩	(٢٠٠٨/٠٦/٠٧)١٤٢٩/٠٦/٠٣	(٢٠٠٨/٠٦/٢١)١٤٢٩/٠٦/١٧
		(٢٠٠٨/٠٥/٢٥)١٤٢٩/٠٥/٢٠	(٢٠٠٨/٠٦/٠٨)١٤٢٩/٠٦/٠٤	(٢٠٠٨/٠٦/٢٢)١٤٢٩/٠٦/١٨

الختام

المحاسبات السعوديات وزمالة الهيئة

أ/ عبدالله الشماسي

للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين دورا هاما وفعالا في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة فمنذ تأسيسها حتى اليوم هذا ونحن نجني ثمار التطور المهني للمهنة التي حظيت باهتمام الهيئات المهنية العالمية وشهدت تطور المهنة بالمملكة ومن أهم هذه الإنجازات ألا وهى شهادة الزمالة السعودية للمحاسبين القانونيين التي حظيت باهتمام بالغ للقطاع الخاص داخل وخارج السعودية وهذا ما نلمسه من شعور الحاصلين علي شهادة الزمالة من تحسن في المراتب الوظيفة وتبوئهم مناصب قيادية عليا في القطاع الخاص علي أن الكثير من المتقدين يشتكي من تدني نسبة النجاح في بعض المواد والذي يعلله القائمين علي هذه الاختبارات علي ثبات معايير الاختيارات وعدم تغييرها للظروف بل الهدف هو التأهيل العالي فقط ولكن أين دور المحاسبات السعوديات من الزمالة .....؟

لعلي أعلل بأن الجانب الإعلاني عن دورات المحاسبات لم يكن بالمستوى المطلوب حتى تسعى المحاسبات للدخول في هذه الجولة ولكن يظل بينة العمل للمحاسبات هي الداعم الأساسي للحصول على شهادة الزمالة فهل يحق لها الحصول علي ترخيص مزاولة المهنة بعد الحصول علي الشهادة أو أن هناك تفرقة بينها وبين المحاسبين هل فرص العمل كافية وتستوعب المحاسبات المؤهلات تأهيل عالي اعتقد بأن هناك فجوة كبيرة بين التأهيل والعمل للمحاسبات والتي أثرها تحجم الكثير من المحاسبات من الحصول علي شهادة الزمالة السعودية للمحاسبين القانونيين ولكن نأمل في المستقبل في دراسة واقع المحاسبات السعوديات والجدوى من تأهيلها ومدى الإمكانية من الاستفادة من قدرتها المالية علما بأنه لدينا محاسبات سعوديات حاصلات علي شهادة الزمالة الأمريكية وهذا يجعلنا أكثر جدية في دراسة واقع المحاسبات السعوديات وفرص العمل والتأهيل .

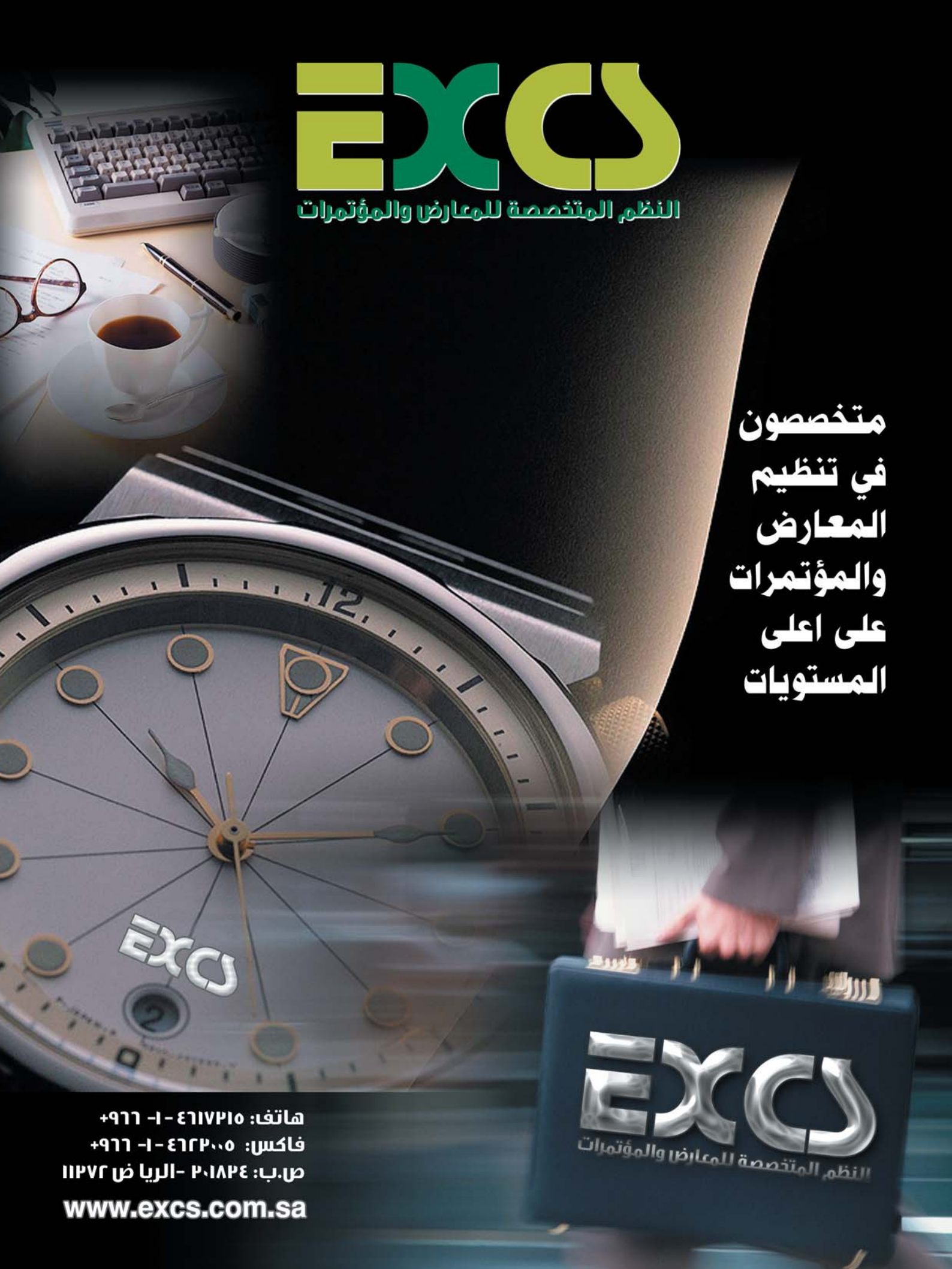
EXCS
النظم المتخصصة للمعارض والمؤتمرات
متخصصون
في تنظيم
المعارض
والمؤتمرات
على اعلى
المستويات
EXCS
النظم المتخصصة للمعارض والمؤتمرات
هاتف: ٤٦١٧٢١٥ -١- ٩٦٦+
فاكس: ٤٦٢٢٠٠٥ -١- ٩٦٦+
ص.ب: ٢٠١٨٢٤ -الرياض ١١٢٧٢
www.excs.com.sa